

(تعليق على كتاب «النظام الانتخابي الخليجي» لمحمد سالم المزروعى (2-2)



بقلم: عبدالغفار حسين

ليس المهم أن نختلف مع رؤية الدكتور محمد سالم المزروعى أو نوافق، فالموافقة أو الاختلاف أمران واردان، ولكن المهم أن يوضح لنا، كما أشرنا، تقييمه للتجربة تقييماً تحليلياً، باعتباره أحد الملمين بأمور المجلس الوطنى. وعندى أن التقييم والتحليل اللذين يوجهان القارئ إلى المسالك الصحيحة للتجربة، غير واردين فى الكتاب، وإن وردا، فبصورة غير واضحة المعالم.

وفى العموم، اعتبر الدكتور محمد سالم أن الإمارات لم تعرف شيئاً من التشريعات المنظمة للمؤسساتى الدالة على شيء من حركة المجتمع المدنى قبل قيام الاتحاد، وهذا الاعتقاد ليس دقيقاً، بل ليس صحيحاً، فدى، على سبيل المثال، قامت فيها مجالس البلدية منذ العام 1957، أى قبل الاتحاد بما يقارب عشرين سنة. وفى إحدى دورات المجلس البلدى، تجمع عدد من الأشخاص برغبة من حاكم البلاد آنذاك، المغفور له الشيخ راشد بن سعيد، واختاروا من بينهم أعضاء للمجلس البلدى، وهذه كانت اللبنة الأولى التى بُنيت عليها فكرة الانتخابات الحالية للمجلس الوطنى الاتحادى.

وإذا لم أكن مخطئاً في ظني، فإن الدكتور محمد سالم في كتابه هذا الذي نقرؤه، لا يشير إلى دور المجلس البلدي ومجالس أخرى كغرف التجارة في دبي، ومساهماتها في المؤسساتية والعمرانية

وهناك حادثة قديمة ترجع إلى أوائل القرن العشرين، وتنم عن وعي سياسي جيد في مجتمع قبلي، وفي دبي أيضاً، وهي حادثة البيعة لمن اختاره أهل الحل والعقد، الشيخ سعيد بن مكتوم عام 1912، ورفض هؤلاء بالإجماع للمعارضة. وفي رأيي أن هذه نقطة مضيئة لا بد من التعقيب عليها في سردنا لحوادث التاريخ المحلي، ونشوء فكرة الانتخابات أو اختيار أعضاء لأية مؤسسة، أو التوعية في هذا الاتجاه

وقد ذكر مؤلف الكتاب بعض الوقائع بشكل غير دقيق، كالحركة التي سماها «إصلاحية» في دبي في ثلاثينات القرن العشرين، وبعدم الدقة أيضاً عن إنشاء المدارس في الإمارات، ولكن ذلك وغيره من الهنات لا يُقلل بأي حال من الأحوال من قيمة الكتاب العلمية، أو دراية المؤلف الدكتور محمد سالم المزروعى بالمعلومات التي أوردها

agh@Corys.ae

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.